قواعد نقد متون السنة في عصر الرواية

إسماعيل عبد الله

مقدمة:

إن ما يبرز المنهجية النقدية بشكل أساس ويجعلها فاعلة، هي قضية العودة إلى الجذور باعتبارها ذات طابع تأصيلي ذا سمة علمية تتماشى مع قواعد النقد المتاحة عقلية كانت أو نصية، وعلم الحديث كواحد من العلوم المعنية بالتأصيل ـ بناءً على مرتكزات أساسية وذلك كدوره في مصدرية الشريعة الإسلامية، وتناوله الجانب التطبيقي الباحث في المجال العملي التفصيلي لمجملات الأحكام القرآنية، أو مبهماتها،... ومن ثم شخصية النبي صلى الله عليه وسلم التي ارتبط جانب إتمام الإيمان وكماله بحبها واتباعها، قال صلى الله عليه وسلم: "لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبّ إليه من ولده ووالده والناس أجمعين"[1] وقال: "لن يستكمل مؤمن إيمانه حتى يكون هواه تبعا لما جئتكم به"[2] ـ فإن عصر الرواية فيه يعتبر ركنًا أساسًا ومرجعًا تبنى عليه جميع قواعد النقد الحديثي لأسباب جوهرية منها:

١- قرب تلك الحقبة من فترة الرسالة.

٢- شهود تلك الفترة صراعات فكرية سياسية انقسمت بموجبها الأمة إلى طوائف وفرق عولت على السنة بشكل أساس في بناء أفكارها.

٣- دخولها في الخيرية التي ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم: "خير الناس قرني ثم الذين يلونهم

١- مسلم بن الحجاج أبو الحسين، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، باب وجوب محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ج ١، ص ٦٧.

٢- خرجه البيهقي في **المدخل** من طريق عبد الله بن عمرو، ج ١، ص ١٨٨، وقال: تفرد به نعيم بن حماد وهو منكر، قال ابن حجر في **فتح الباري**، ج ١٣، ص ٢٨٩، حديث أبي هريرة: "لا يؤمن أحكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به" أخرجه الحسن بن سفيان وغيره ورجاله ثقات وقد صححه النووي في آخر **الأربعين**.

ثم الذين يلونهم، ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته"[٣].

ونتج عن ذلك بناء مقاييس نقدية مختلفة الأشكال، وجعلت بدورها مناحي الباحثين فيها مختلفة المناهج والمقاصد. تطورت تلك المناهج والمقاصد وتبلورت وفقا للأحداث الزمانية والمكانية، والأسباب والمسببات... وانبنت نتيجة لذلك مؤسسة نقدية على منهجية علمية راسخة وفاعلة في صيانة مصادر التراث الإسلامي في جانبي الإثبات والفهم.

وبما أن الدراسة معنية بشكل أساس بالقواعد الفاعلة في نقد المتن في عصر الرواية وتطبيقاتها وتحليلها ونقدها فإن الخطة اقتضت أن تتألف هيكلية البحث من المحاور الآتية:

المحور الأول: مصطلحات البحث: مضامينها ومدلولاتها:

وهو معنيّ بإفهام مدلولات الأبعاد اللغوية لمحتوى الموضوع وربطها بالمعاني الاصطلاحية بإيجاد ضوابط ذات شواهد، وذلك بتحليل ألفاظ المصطلحات التي تَحُدُّ البحث وبيان أبعادها، فعلى سبيل المثال كلمة "نقد" كجزء من مصطلح فاعل في تقويم متون السنة لها أكثر من مدلول ـ سيما بإرجاعها إلى عصر الرواية ـ حيث تُفْهِم كلمة "نقد" الإشكال في فهم المتن، وتُفْهِمُ وفق مدلولها اللُّغَوِي تمييز الأحاديث النبوية عن غيرها، كما تُفْهِمُ بالأولى رد المتن ابتداءً،...، وهذا الجزء ذو أهمية فاعلة في ضبط حدود الدراسة.

المحور الثاني: منهج النقد: النشأة والتطور:

هذا الجزء من الدراسة ينظر في النصوص المؤصلة للنقد المنهجي، والتأصيل النظري العقلي، وذلك بالنظر لتعامل الصحابة مع النصوص الحديثية حيث يعدّ عصرهم بداية لنقد متون السنة، ويتبين ذلك باستقراء الآراء الصادرة عن بعض الصحابة في بعض متون السنة التي يُشْكِلُ ظاهرها على بعض الأفهام، لما يبدو من ظاهرها تعارض مع القرآن الكريم، أو ارتباط بأسباب النزول، أو بذوي الاختصاص، أو الغيبيات، أو بالبعد الزماني والمكاني، أو تعارض العقل... وهلم جرا. ومن ثم استخلاص معايير منهجية لدى الصحابة في نقد المتن لتصبح مرجعية تأصيلية للتعامل مع متون السنة عبر الزمان والمكان.

المحور الثالث: البيئة الاجتماعية في عصر الرواية وأثرها:

وهو يبحث في التغيرات الفكرية والسياسية التي شهدتها الساحة المسلمة في تلك الحقبة من التاريخ، وكانت ذات أثر فعّال في بناء منهج علمي نقدي ساعد بدوره في صيانة الحديث النبوي الشريف.

٣- محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، **الجامع الصحيح المختصر**، باب لا يشهد على شهادة زور إذا أشهد، تحقيق: مصطفى ديب البغا، الناشر دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ج ٢، ص ٩٣٨.

المحور الرابع: معايير نقد المتن في عصر الرواية:

ويتناول البحث فيه التطور المرحلي لنقد المتن وذلك بالبحث في الأسباب والمسببات، والمقاييس التي استعملها المحدثون لنقد متون السنة حيث زادوا بعض المقاييس التي أصّل لها الصحابة كركاكة اللفظ، أو اشتمال الحديث على أمر منكر، أو مستحيل...، وتأتي أهمية هذا المحور في إبراز الأسباب التي أدت لتغليب جوانب نقد السند على نقد المتن وهذا طبيعي لازدهار حركة الدس والوضع، واتساع رقعة الإسلام، وضعف الهمم في فهم اللغة العربية،... إضافة لذلك فإن البحث معنيّ بمدارسة الأفكار التشكيكية ـ في القواعد العلمية للمحدثين في نقد المتن في عصر الرواية ـ مصدريتها، وأهدافها، وأساليبها وآثارها.

المحور الأول: مصطلحات البحث: مضامينها ومدلولاتها:

وهو عبارة عن مدخل تحليلي لمفهوم محتوى البحث، يهدف للربط بين التعريف اللغوي والاصطلاحي، ومن ثم بيان الأبعاد البنائية للمعاني الاصطلاحية.

حد القاعدة:

القاعدة هي المنهج، والمنهج يعني الطريق الواضح البيّن، كما يعني الطريق المستقيم، ففي حديث العباس بن عبد المطلب قال: "فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمت حتى وصل الحبال، ثم حارب، وواصل، وسالم، ونكح النساء، وطلّق، وترككم عن حجة بينة، وطريق ناهجة"(٤). وللكلمة عدة اشتقاقات منها: المنهاج، واستنهج، وأنهج، ونهج فكلها تدور حول المعنيين السابقين، فالمنهاج فهو الطريق الواضح قال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾(٥). وأَنهَجَ: وضَحَ واسْتَبانَ وصار نَهْجًا واضِحًا بَيِّنًا. واسْتَنْهَجَ: صار نَهْجًا. والنهج: الطريق المستقيم(٦). وبالنظر للمعنى اللغوي للكلمة فإن المنهجية يقصد بها كلفظ اصطلاحي: التقويم العلمي القائم على مؤسسية مستقيمة المبدأ، واضحة المعالم، تتحقق من خلالها مزايا عالية من الدقة والموضوعية؛ ولكي تتحقق المنهجية العلمية فإن من أهم مظاهرها التي يجب أن ترتكز عليها بشكل أساس هي(٧):

٤- أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، **مصنف** عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ، ج ٥، ص ٤٣٤.

٥- سورة المائدة، الآية: ٤٨.

٦- محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط١، ج ٢، ص ٣٣٢.

٧- صديق بشير نصر، **ضوابط الرواية عند المحدثين**: بحث مقدم لنيل رسالة الماجستير، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، ط ١، ١٩٩٢م، ص ٣٥٥- ٣٦٨.

- التقسيم الجزئي للمعضلات الخاضعة للاختبار وفق الحاجة والضرورة.
- التدرج في تسيير الأفكار من أبسطها وأسهلها معرفةً، حتى الوصول إلى المعرفة المركبة تركيبا متعددا.
- الإحصاءات الكاملة، والمراجعات الشاملة.

وبالنظر للمنهج النقدي العلمي الذي سلكه المحدثون فإن أبرز سماته ومظاهره تمثلت في الآتي:

الشمولية والاستيعاب:

وذلك ببحثه في أحوال الرواية والرواة تحملا وأداءً، وجرحًا وتعديلًا، وانبنى على ذلك منهج نقدي دقيق يتعامل مع الأخبار من خلال دراسة أسانيدها ومتونها والحكم عليها وفق مصطلحات تميز صحيحها من سقيمها. ومن أمثلة مباحث المتن كما صوّرته كتب الأصول ما يختص بعلم الناسخ والمنسوخ، وعلم مختلف الحديث، وعلم علل متن الحديث، وعلم مدرج الحديث، وعلم مقلوب الحديث.

الدقة والموضوعية في البحث واستقراء المسائل:

يتبين ذلك بشكل جلي في التحري في إطلاق ألفاظ الجرح والتعديل، وتقييد الأحكام وعدم إطلاقها سواء للخبر أو لرواته، وذلك لظنية الأحكام ونسبيتها ويتجلّى ذلك في العديد من النقاط:

- التفريق بين ضعف الإسناد، وضعف المتن: فضعف الإسناد لا يلزم بالضرورة ضعف المتن.
- الدقة المتناهية في تمييز لفظ النبي صلى الله عليه وسلم عن لفظ الراوي: وهذا يتجلى بوضوح في التصحيف والوضع... والإدراج في المتن، قال أبو هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده، لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرّ أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك"[٨]، قوله: "والذي نفسي بيده... إلخ" من قول أبي هريرة كما صرح بذلك مسلم في روايته قال أبو هريرة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "للعبد المملوك المصلح أجران والذي نفس أبي هريرة بيده، لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك" قال: وبلغنا أن أبا هريرة لم يكن يحج حتى ماتت أمه لصحبتها[٩].
- رفع الخبر الموقوف تحت قرائن محددة (أي الموقوف لفظا المرفوع حكما).
- استخدام قواعد الرواية لتبيين مقبول المتن من مردوده: ففرق المحدثون في صيغ الأداء بين

٨- **صحيح البخاري**، باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده، ج ٢، ص ٨٩٩.

٩- **صحيح مسلم**، باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده وأحسن عبادة الله، ج ٣، ص ١٢٨٤.

التصريح بالسماع، وبين العنعنة... كحديث المدلسين من الطبقة الثالثة، فإن كان صرح بالسماع فحكموا على حديثه بالقبول إن لم تكن له علة أخرى، وإلا فتردّ روايته.

- تتبع طرق الحديث الواحد وتقصيه: وذلك للاعتبارات والمتابعات والشواهد، الفاعلة في تقوية الحديث الفرد، أو من أجل اكتساب ميزة العلو في السند، أو لفهم مناسبة الحديث، أو بسبب وروده، أو أي فائدة من الفوائد المساعدة على فهم النص النبوي.

التقسيم العلمي للمسائل:

ويتبين ذلك من خلال الآتي: تقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد. والمتواتر إلى: لفظي، معنوي. والآحاد إلى: صحيح، حسن، ضعيف. والصحيح إلى: صحيح لذاته، صحيح لغيره. والحسن إلى: حسن لذاته، حسن لغيره. ومن ثم تقسيم الضعيف لدرجات متفاوتة كالموضوع والمتروك والواهي والمنكر والمقلوب والمضطرب والمعلل.

إنشاء علوم مساعدة للبناء المنهجي للحديث:

وهي علم العلل وعلم الرجال وعلم الجرح والتعديل وعلم تخريج الحديث. حيث أصبحت هذه العلوم هي قواعد أساسية في تقييم متون الحديث، فعلى سبيل المثال قد يظهر حديث ما بأنه مستوفٍ في ظاهره لشروط الصحة، وقد يكون في حقيقته معلولًا، لجرح ظهر في راوٍ معدّل، كرواية إسماعيل بن عياش عن العراقيين والحجازيين، أورد له الترمذي: ...إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تقرأ الحائض، ولا الجنب شيئًا من القرآن"(١٠)... لا أعرفه من حديث ابن عقبة، وإسماعيل بن عياش منكر الحديث عن أهل الحجاز وأهل العراق(١١).

حدّ النقد:

نقد مصدر ثلاثي، وتقول نقدت الشعر نقدا، من باب نصر ينصر، ونقد الدراهم: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها(١٢)، وتستعمل مجازا في نقد الكلام، ومنها ناقده أي ناقشه في الأمر، ومن ذلك قول

١٠- أبو طالب القاضي، **علل الترمذي**، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود محمد الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ، ج ١، ص ٥٨.

١١- وقال في موضع آخر: "وحديثه عن أهل العراق وأهل الحجاز كأنه شبه لا شيء ولا يعرف له أصل". المرجع السابق، ج ١، ص ٢١٩.

١٢- ابن منظور، **لسان العرب**، ج ٣، ص ٤٢٥.

أبي الدرداء: "إن نقدت الناس نقدوك"[١٣] أي عبتهم واغتبتهم. وأنشد سيبويه:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدنانير تنقاد الصيارف[١٤].

ومن هذه المعاني يتصل المعنى العام للكلمة بالمعنى الخاص بنقد الحديث والذي يعني الوقوف على:

- أحوال السند: من الاتصال والانقطاع والإرسال والاضطراب،....
- أحوال المتن: من شذوذ وعلة وإقلاب وإدراج،....

وعلى ذلك فالمفهوم الاصطلاحي لنقد المتن له أكثر من دلالة ومعنى وهو بالأحرى يعني: "صيانة حديث الرسول صلى الله عليه وسلم وحفظه"وهذا يشمل عدة جوانب أولاها: تقويم متون السنة بمعايير السلف علماء عصر الرواية، ثانيها: كما تُفْهِم بيان الإشكال في فهم المتن[١٥]، ثالثها: تُعنى أيضًا برد المتون ابتداءً.

حدّ الرواية:

الرواية لفظ له في المعنى اللُّغَوِي أكثر من مدلول، وهذا يتضح في البيان الآتي:

١ـ تأتي بمعنى الحِمل، والحَمل: وهي من الرِّي بالكسر خلاف العطش يقال: روي من الماء فهو ريان، وهي ريا، وهم وهن رواء. والراوية المزادة من ثلاثة جلود، وأصلها بعير السقاء لأنه يروي الماء أي يحمله، ومنه راوي الحديث وراويته يقال: روى الحديث والشعر رواية، ورويته إياه حملته على روايته، ومنه أنا روينا في الأخبار[١٦]. إذاً رواية الأحاديث ـ أي حملها ـ مستعار من قولهم: البعير يروي الماء أي يحمله،

١٣- انظر: عبد الرحمن أبو الفرج ابن الجوزي، **غريب الحديث**، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

١٤- ابن منظور، **لسان العرب**، ج ٣، ص ٤٢٥.

١٥- بما أن الحديث مصدر تشريعي باحث في قضايا يتعلق بعضها بعالم الغيب والأخرى بالشهادة بوصفه وحيًا من الله تعالى، ففيه المحكم والمتشابه، والمتعارض في ظاهره مع القرآن، أو العقل، أو ما ارتبط بسبب للنزول لم يتعداه لغيره...، فكل هذا يعد إشكالا من إشكاليات المتن والتي عرفت فيما بعد عصر الصحابة عند تقسيمات المحدثين لعلم أصول الحديث فمصطلحات: الشاذ، والمنكر، والمعلل، والمصحف، والمدرج، والمقلوب، والمضطرب، والموضوع، كلها عاملة في نقد متون السنة... وإن كان في حقيقتها تتوقف بشكل أساس على نقد أسانيدها إما بوهم رواتها كما هو في المضطرب والمصحف والمعلل، أو بسوء أحوالهم كما هو في المنكر.

١٦- ناصر الدين بن عبد السيد، **المغرب في ترتيب المعرب**، تحقيق: محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ط١، ١٩٧٩م، ج ١، ص ٣٥٤.

وحديث مروي محمول، وهم رواة الأحاديث كما يقال: رواة الماء[١٧].

٢ـ بمعنى استظهار ما تَحَمَّلَهُ الراوي، يقال: روى فلان فلانا شعرا، إذا رواه له حتى حفظه للرواية عنه، قال الجوهري: رويت الحديث[١٨] والشعر رواية فأنا راو أي حملته على روايته، وأرويته أيضًا، وتقول: أنشد القصيدة يا هذا! ولا تقل أروها، إلا أن تأمره براويتها أي باستظهارها.

٣ـ بمعنى المنظر، واللفظ يكون "الرواء" ومنه المثل: ما له رواء ولا شاهد، وهو فَعَّال من الري كأنه ريان من النضارة والحسن، لأن الري يتبعه ذلك كما أن الظمأ يتبعه الذبول[١٩]، ورجل له رواء (بالضم) أي منظر، وفي حديث قيلة:"إذا رأيت رجلا ذا رواء[٢٠] طمح بصري إليه"[٢١].

٤ـ بمعنى النظر في الأمر على غير عجل، واللفظ يكون "روية"، ورويت في الأمر لغة في روأت، وروى في الأمر لغة في روأ نظر فيه وتعقبه وتفكر، والروية التفكر في الأمر.

٥ـ بمعنى رواية الكذب، ومفردها "راوية" أي الذي يروي الكذب أو تكثر رواياته فيه[٢٢]. هذا وحصرها ابن منظور[٢٣] في ثلاثة أوجه: لا تخرج في مضمونها عن المعاني السابقة.

أما مدلولاتها الاصطلاحية: فقد حصرها القرافي نقلا عن المازري في الآتي: "الإخبار عن عام لا ترافع فيه إلى الحكام وخلافها الشهادة"[٢٤]. وبالتالي يصبح التعريف الخاص بعلم رواية الحديث:

١٧- عبد الروؤف المناوي، **التوقيف على مهمات التعاريف**، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ، ج ١، ص ٣٧٦- ٣٧٧.

١٨- كره بعض الأئمة كنافع مولى ابن عمر، وعمر بن عبد العزيز إلصاق لفظ "الرواية" بنقلة أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم، انظر: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **تدريب الراوي**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ج ١، ص ١٩٢.

١٩- عبد الروؤف المناوي، **التوقيف على مهمات التعريف**، ج ١، ص ٣٧٦-٣٧٧.

٢٠- يريد حسن المنظر.

٢١- المبارك بن أحمد أبو السعادات ابن الجزري، **النهاية في غريب الحديث**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م، ج ٢، ص ٢٨٠.

٢٢- ابن منظور، **لسان العرب**، ج ١٤، ص ٣٥٠.

٢٣- المرجع السابق، ج ١٤، ص ٣٤٨.

٢٤- قال القرافي: "أقمت مدة أطلب الفرق بينهما ـ أي الرواية والشهادة ـ حتى ظفرت به في كلام المازري فقال: "وذكره"، انظر: **تدريب الراوي**، ج ١، ص ٣٣١- ٣٣٤، وانظر: علي زوين، **معجم مصطحات توثيق الحديث**، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ص ٣٧.

"علم يشتمل على نقل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله، وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها"(٢٥). وأجاد الإمام السيوطي عند حده الحديث روايةً فقال: "فحقيقة الرواية نقل السنة ونحوها وإسناد ذلك إلى من عُزي إليه بتحديث وإخبار وغير ذلك، وشروطها تحمّل راويها لما يرويه بنوع من أنواع التحمل، من سماع أو عرض أو إجازة... وأنواعها الاتصال والانقطاع...، وأحكامها القبول والرد، وحال الرواة العدالة والجرح. وأصناف المرويات المصنفات من المسانيد والمعاجم والأجزاء... وما يتعلق بها هو معرفة اصطلاح أهلها"(٢٦).

إذا كانت هذه هي القواعد المنهجية للمحدثين، العاملة في ضبط الرواية(٢٧)، بواسطة نقد متون السنة وأسانيدها في عصر الصحابة والتابعين وأتباعهم إلى نهاية تدوين مصادر الرواية(٢٨). فإن هذه الجهود دونت فيما سمي بكتب الرواية فأصبحت هي الشاهد الفرد في عصور ما بعد الرواية على تحمل وأداء هذا التراث العظيم. ولقد بذل علماء المصطلح جُهدًا مقدورا في تقسيم تلك الكتب إلى طبقات(٢٩) تتبين من خلالها جهود المحدثين في سبر أغوار هذا العلم في سبيل صيانة الحديث الشريف الذي يعدّ من

٢٥- هذا التعريف نسب لابن الأكفاني، انظر: جمال الدين القاسمي، **قواعد التحديث**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ٧٧.

٢٦- نفس المرجع.

٢٧- حصر علماء الحديث قواعد الرواية في ثمانية وهو ما أطلقوا عليه طرق التحمل، ومقابل كل طريقة من طرق التحمل اصطلحوا ما يناسبها في الأداء وهي: السماع فإما أن يكون السماع من لفظ الشيخ أوالقراءة عليه، الإجازة إما مجردة أو مقرونة بالمناولة، المناولة: وهي إما مقرونة بالإجازة أو مجردة، الكتابة: وهي مقرونة بالإجازة ومجردة عنها، الوصية: وهي أن يوصي الراوي عند موته أو سفره لشخص بكتاب يرويه، فجوز بعض السلف للموصى له رواية ذلك عن الموصي، الوجادة: وهو أن يقف على كتاب بخط شخص فيه أحاديث يرويها ذلك الشخص ولم يسمعها منه الواجد ولا له منه إجازة أو نحوها فله أن يقول: "وجدت بخط فلان أو قرأت وما أشبهه"، واختلف العلماء في درجات هذه القواعد ومن ثم تطبيقاتها على واقع السند اتصالًا وانقطاعًا وإرسالًا، انظر: محمد بن إبراهيم ابن جماعة، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، تحقيق: محيي الدين رمضان، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٦هـ، ص ٨٠-٩١.

٢٨- نص الإمام الذهبي على أن نهاية القرن الثالث هو نهاية عصر الرواية الأصلية، والرواية التي استمرت بعد نهاية القرن الثالث فهي رواية فرعية ليست ذات أثر على صحة الحديث أو ضعفه، وفي الأمر نظر: فلو كان تمديد فترة الرواية إلى نهاية القرن الرابع لكان أكمل وأشمل، راجع: عداب محمود الحمش، **علم تخريج الحديث ونقده تأصيل وتطبيق**، دار الفرقان، عمان، ط١، ٢٠٠٠م، ص ٣٦.

٢٩- راجع: كتاب **الإيضاح والتقييد**، وكتاب **الحطة**، وكتاب **شروط الأئمة**.

أهم مصادر التشريع الإسلامي، ولا غرابة في ذلك فإذا كان الخوف من ذهاب حملتها ـ كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالما، اتّخذ الناس رؤوسا جهالا فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا"(٣٠) ـ من أهم الأسباب التي حملتهم على تدوينها، فبذات الهمة طبّق المحدثون منهجية فائقة الدقة في تدوينها باعتبارها أمانة واجبة التبليغ والبيان. والحمد لله رب العالمين فقد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وتأويل الجاهلين وانتحال المبطلين"(٣١). فقد حمل المحدثون الحديث طورا بعد طور، إلى أن توّج علم الرواية بتدوين فريد على منهجية عالية في الدقة والموضوعية، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال التقسيم الطبقي لكتب الرواية:

فالطبقة الأولى:

صنّفوا في هذه الطبقة **موطأ مالك، الجامع الصحيح للبخاري، صحيح مسلم**.

الطبقة الثانية:

وفيها صنّفوا كتب السنن المشهورة كـ: **سنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجة**(٣٢)، وعلى هاتين الطبقتين اعتماد المحدثين.

والطبقة الثالثة:

صنّفوا فيها المسانيد، والجوامع، والمصنفات. وهذه الطبقة جمعت بين الصحيح والحسن،

٣٠- **صحيح البخاري**، باب كيف يقبض العلم، ج ١، ص ٥٠، وعلق البخاري بقوله: وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ولا تقبل إلا حديث النبي صلى الله عليه وسلم ولتفشوا العلم ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرا.

٣١- أحمد بن الحسين أبوبكر البيهقي، **السنن الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، كتاب الشهادات، رقم: ٢٠٩١١، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٣٢- على خلاف فيه وأول من ألحقه بالكتب الأمهات هو ابن طاهر المقدسي فتابعه أصحاب الأطراف والرجال على ذلك وتبعهم غيرهم والخلاف في ذلك كما ورد عن المزي: كل ما انفرد به ابن ماجة عن الخمسة فهو ضعيف، وخالفه ابن حجر بقوله: إنه انفرد بأحاديث كثيرة وهي صحيحة فالأولى حمل الضعف على الرجال، لذلك أبعده ابن الأثير من الكتب الأصول واستبدله بـ: **الموطأ** للإمام مالك وهو كتابه المسمى **جامع الأصول من حديث الرسول**، انظر: طاهر الجزائري الدمشقي، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ١، ١٩٩٥م، ص ٢٢٩-٢٣٠.

والضعيف والشاذ والمنكر، والثابت والمقلوب،... ومن أمثلتها **مسند أبي يعلى**، و**مصنف عبد الرزاق**، وكتب البيهقي والطحاوي،... وهذه الطبقة من خصوصيات النُّزّاع من المحدثين العالمين بأحوال الرجال، ومواطن العلل وقد تستخدم للمتابعات والشواهد.

الطبقة الرابعة:

الكتب التي صنفت بعد قرون متطاولة جمع فيها ما لم يوجد في الطبقتين الأوليين كانت في المجاميع والمسانيد المختفية، وعلى ألسنة من لم يكتب حديثه المحدثون ككثير من الوعاظ، وأهل الأهواء، والضعفاء، أو كانت من أخبار بني إسرائيل، أو من كلام الحكماء والوعاظ. خلطها الرواة بحديث النبي صلى الله عليه وسلم سهوا أو عمدا. أو..، ومظنة هذه الأحاديث الكتب المصنفة في الضعفاء كـ: **الكامل** لابن عدي، وكتب الخطيب، وأبي نعيم، والجوزقاني، وابن عساكر، والديلمي، وابن النجار. قال المولى الدهلوي: "أحاديث هذه الطبقة لا تخلو عن أمرين: إما أن السلف تفحصوا عنها ولم يجدوا لها أصلًا حتى يشتغلوا بروايتها، أو وجدوا لها أصلًا ولكن صادفوا لها قدحا، أو علة موجبة لترك روايتها فتركوها... ليست صالحة للاعتماد عليها... وقد أضلت هذه الطبقة كثيرا من المحدثين..."(٣٣). فكانت ثمرة هذه الجهود أمرين اثنين هما:

- ملاحظة حال الرواة المخبرين.
- والاحتياط في فهم معاني الأحاديث ودفع التعارض بينها.

وهذا ما يُفَصَّلُ بشكل أبين عند دراسة البيئة الاجتماعية التي عاصرت فترة الرواية، وَأَثَرُها المباشر على تراث السنة المباركة، وهذا ما يتضمنه المحور التالي من الدراسة إن شاء الله تعالى.

المحور الثاني: البيئة الاجتماعية في عصر الرواية وأثرها:

عند إمعان النظر في قول النبي صلى الله عليه وسلم: "خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم..."(٣٤) نلمح إشارة إلى الدور الأكبر الذي لعبته تلك الحقبة من المجتمع المسلم في سبيل الحفاظ على نقاء السنة المباركة وهي المعنية بعصر الرواية للحديث الشريف، وبناءً على ذلك تهدف دراسة عناصر البيئة الاجتماعية الفاعلة في عصر الرواية إلى الوقوف على التغيّرات الاجتماعية التي شهدها عصر الرواية

٣٣- انظر: سيد صديق حسن القنوجي، **الحطة في ذكر الصحاح الستة**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٥م، ص١٢١، ومؤلفات هذه الطبقة دار عليها اعتماد المبتدعين كالروافض والمعتزلة في تلخيص شواهد مذاهبهم.

٣٤- **صحيح البخاري**، ج ٢، ص ٩٣٨.

في عهد الصحابة والتابعين وأتباع التابعين إلى نهاية فترة الرواية، وأدت تلك التغيّرات الاجتماعية إلى صراعات ساعدت بدورها على توالد خلافات سياسية واقتصادية وفكرية واجتماعية واعتقادية،... فأثر كل ذلك بشكل أساس في البناء الهيكلي للحديث في جانبيه المتن والإسناد. ويمكننا في هذه المساحة إجراء دراسة تفصيلية جزئية تنكشف من خلالها الظروف الاجتماعية المرحلية وأثرها في التقعيد لمنهجية نقدية فاعلة بشكل شمولي في تقويم الحديث الشريف.

القرن الأول: ويتألف من طبقتين: الصحابة والتابعين:

مرحلة الصحابة:

يعدّ جيل الصحابة جيلا متميزا على كافة الأجيال اللاحقة، حيث غلب على عصرهم الديانة والتقوى ونور الصحبة الذي يشعّ فيهم ببركة الرؤيا والمجالسة[٣٥]. وفي هذا يقرر الإمام ابن حبان أن السرب الأول كان صافيا حيث قال: "... فإن قال قائل كيف جرحت من بعد الصحابة وأبيت ذلك في الصحابة؟ والسهو والخطأ موجودان في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما وجد فيمن بعدهم من المحدثين، يقال له: إن الله تبارك وتعالى نزه أقدار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلب قادح، وصان أقدارهم عن كل وقيعة منتقص، وجعلهم كالنجوم يقتدى بهم، وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِى ٱللَّهُ ٱلنَّبِىَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾[٣٦]، فمن أخبر الله عز وجل أنه لا يخزيه في يوم القيامة،... لا يجوز أن يجرح بالكذب،... وأما من شهد التنزيل فالثلب لهم غير حلال، والقدح فيهم ضد الإيمان، والتنقص لأحدهم نفس النفاق، لأنهم خير الناس قرنا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، بحكم من

٣٥- ولعل قول حنظلة خير دليل على ذلك، عن حنظلة الأسيدي وكان من كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "... لقيني أبو بكر فقال: كيف أنت يا حنظلة؟ قلت: نافق حنظلة. قال: سبحان الله ما تقول ؟ قال: قلت: نكون ثَمَّ رسول الله، يذكرنا بالنار والجنة، حتى كأنا رأي عين. فإذا خرجنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم، عافسنا الأزواج والأولاد والضيعات، فنسينا كثيرًا، فقال أبو بكر: فوالله إنا لنلقى مثل هذا. فانطلقت أنا وأبو بكر، حتى دخلنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم، قلت: نافق حنظلة يا رسول الله! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: وما ذاك؟ قلت: يا رسول الله نكون عندك، تذكرنا بالنار والجنة، حتى كأنا رأي عين، فإذا خرجنا من عندك، عافسنا النساء والأولاد والضيعات، نسينا كثيرًا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لو تدومون على ما تكونون عندي، وفي الذكر، لصافحتكم الملائكة على فرشكم وفي طرقكم، ولكن يا حنظلة ساعة وساعة ثلاث مرات" مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، باب فضل دوام الذكر والفكر، ج ٤، ص ٢١٠٦، حديث رقم: ٢٧٥٠.

٣٦- سورة التحريم، الآية: ٨.

لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى صلى الله عليه وسلم، وأن من تولى رسول الله صلى الله عليه وسلم إيداعهم ما ولاه الله بيانه للناس، لبالحري أن لا يجرح، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يودع أصحابه الرسالة، وأمرهم أن يبلغ الشاهد الغائب، إلا وهم عنده صادقون، جائزو الشهادة،... وكفى بمن عدّله رسول الله صلى الله عليه وسلم شرفا، وإن من بعد الصحابة ليسوا كذلك،... فمن أجله فرقنا بينهم وبين الصحابة، إذ صان الله عز وجل أقدار الصحابة عن البدع والضلال"(٣٧). فعدالة الصحابة ناتجة من أن لهم خصوصية، تفتقد في غيرهم، فقد زكّاهم الله تعالى في القرآن: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ...﴾(٣٨) ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾(٣٩) ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾(٤٠) ثمّ زكّاهم النبي صلى الله عليه وسلم فقال:"لا تسبّوا أصحابي لا تسبّوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مد الصحابي ولا نصيفه"(٤١)، وفي حديث آخر قال: "الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضا بعدي فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله ومن آذى الله يوشك أن يأخذه"(٤٢).

ولكن بالرغم من ذلك لم تُسَلِّم بتعديلهم طوائف من المعتزلة والخوارج والروافض، والمستشرقون والمغرضون العصرانيون منهم طه حسين، وأبو ريّة الذي حاول هدم السنة وكان من أشدهم تشكيكا بالحديث ورواته، وأحمد أمين وغيرهم.

وفي الواقع لم يكن التجريح بالفسق والكذب ليجد سبيلا إليهم فكان بعضهم يسمع من بعض، ويقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، من غير أن يذكر من رواه له، لأنه لا يشك في صدق الراوي(٤٣).

٣٧- انظر: محمد مصطفى الأعظمي، **منهج النقد عند المحدثين: نشأته وتاريخه**، دون تاريخ الطبع، ص ١٠٨-١٠٩.

٣٨- سورة الفتح، الآية: ٢٩.

٣٩- سورة الفتح، الآية: ١٨.

٤٠- سورة التوبة، الآية: ١٠٠.

٤١- **صحيح مسلم**، باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم، ج ٤، ص ١٩٦٧، حديث رقم: ٢٥٤٠.

٤٢- محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، **سنن الترمذي**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، باب في فضل من بايع تحت الشجرة، جزء ٥، ص ٦٩٦، حديث رقم: ٣٨٦٢، قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

٤٣- انظر: الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عبد الله السورتي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص ٣٨٦.

حتى قيل عن ابن عباس أنه لم يسمع من النبي صلى الله عليه سلم مباشرة إلا أربعة أحاديث(٤٤)، وقد روي له عن النبي صلى الله عليه وسلم ألف وستمائة وستون حديثا. وهذا مما يعلم ضرورة أنه لم يسمعها جميعا عن النبي صلى الله عليه وسلم. وروى عن عائشة، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، أحاديث بدء الوحي، والإسراء، وشق القمر، مما لم يكن بالمدينة، ولم يصرحوا بسماعهم له من النبي صلى الله عليه وسلم، بل روى بعضهم التصريح بالإرسال، قال البراء بن عازب: "ليس كل ما نحدثكم به سمعناه من النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن سمعنا وحدثنا أصحابنا، ولم يكن بعضنا يكذب بعضا"(٤٥).

منهجية نقد مرسل الصحابة:

إن مجال النقد في مراسيل الصحابة هو من قبيل النقد الإيجابي، وهو تبيين العلل التي من أجلها تم قبول مراسيل الصحابة، على القول المعتبر، فإذا كانت الحجة في قبول مراسيل التابعين تدور على حالة السقط، فإذا تبين أن الساقط هو الصحابي فالمرسل مقبول، لأن حجتهم فيها أن سقط الصحابي لا يقدح في صحة السند. فمن باب أولى قبول رواية الصحابي المرسلة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن الغالب عليهم الأخذ عن الصحابة الآخرين، ويندر أن يأخذوا عن التابعين وإذا حدثوا عنهم بينوا ذلك(٤٦).

ولإزالة الغبار عن ذلك يمكننا مناقشة هذه المنهجية من نقطتين اثنيتن هما:

النظر في تعديل الصحابة:

من خلال الوقوف على كثير من النصوص، في التجريح والتعديل، وغيرها من المسائل التي تعنى بالاهتمام بنقلة الأثر عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن هنالك انطباعا شبه إجماعي على حجية إرسال

٤٤- لأن ابن عباس كثيرا ما يرسل عن كبار الصحابة ولا يذكر الواسطة، وتارة يذكره باسمه، وتارة مبهما. كقوله: حدثني رجال مرضيون أرضاهم عندي عمر ـ وما صرح بسماعه فيه قليل، فقيل: إن الأحاديث التي صرح بالسماع فيها عشرة، وذكر أبو داود صاحب **السنن**: أن ابن عباس صرح بتسعة أحاديث، وأغرب الغزالي فقال: صرح ابن عباس بأربع أحاديث، وقال بعضهم: صرح في أقل من عشرين حديث، وجمع ابن حجر أحاديثه التي صرح فيها بالسماع من النبي صلى الله عليه وسلم فبلغت أربعين حديثا تدور بين الصحة والحسن دون الضعيف ـ انظر: **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج ١١، ص ٣٨٣. ولعل أبرز ما سمعه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل".

٤٥- سليمان بن خلف الباجي، **التعديل والتجريح**، تحقيق: أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ١٩٨٦م، ج ١، ص ٤٣٧.

٤٦- انظر: **الكفاية في علم الرواية**، ص ٣٨٥.

الصحابة، حيث لا ريب أن الاعتقاد بعدالة الصحابة كافةً، هو قول الجمهور من أهل السنة والجماعة، سلفا وخلفا. فعدالة الصحابة ناتجة من أن لهم خصوصية، تفتقد في غيرهم. وبعد هذه النصوص النقلية والعقلية في تعديل الصحابة يتبين لنا أن الحجة مع أهل السنة والجماعة في اعتبار أن مراسيل الصحابة من قبيل الموصول المسند، لأن رواية صغار الصحابة، وأمثالهم تكون عن الصحابة في الغالب، والجهالة بالصحابة لا تضر، كذا الجهل بحالهم لا يضعف الحديث حيث كلهم عدول.

جهود الصحابة في إثبات الخبر:

أضف إلى ذلك العناية الإلهية التي خُصَّ بها الصحابة في التزكية والطهارة، فقد تفاعلت هذه الطهارة بالحب لصاحب الرسالة الذي وضع لهم قانونا: "... إن كذبا علي ليس ككذب على أحد من كذب عليّ متعمّدا فليتبوأ مقعده من النار"(٤٧). ولو لم يقل ذلك فالجلوس أمام نور وجهه صلى الله عليه وسلم، كفيل لإيصال المسلم إلى أرقى درجات الإيمان(٤٨) التي هي الدافع الأساسي، في تقويم السلوك قولا وعملا. وكتب الحديث ممتلئة بالأمثال التي يتعذر ذكرها في هذا المقام.

وبالرغم من ذلك فالصحابة بشر، غير معصومين من الخطأ غير المقصود، لذلك شهدت تلك الحقبة ميلاد علم النقد "الجرح والتعديل"، فكان أبو بكر الصديق أول من فتش عن الرجال، ثم عمر وعلي وزيد بن ثابت، وغيرهم، حيث برز دور الصحابة في التثبت في رواية الحديث، بل وتبيين الوهم الذي يطرأ من جراء النقص البشري الذي لا يسلم منه مخلوق، روي عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام، يقول: كنت أنا وأَبي، ثَمَّ مروان بن الحكم، وهو أمير على المدينة فذكر له أن أبا هريرة يقول: "من أصبح جنبا فلا يصم" وفي رواية: "من أصبح جنبا فقد أفطر ذلك اليوم"(٤٩) فقال مروان بن الحكم وهو أمير المدينة: أقسمت عليك يا عبد الرحمن لتذهبن إلى أم المؤمنين عائشة وأم سلمة فلتسألنهما

٤٧- **صحيح البخاري**، باب ما يكره من النياحة على الميت، ج ١، ص ٤٣٤، حديث رقم: ١٢٢٩، **صحيح مسلم**، باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ج ١، ص١٠، حديث رقم: ٤، من حديث المغيرة بن شعبة.

٤٨- **صحيح مسلم**، ج ١، ص١١٢. عن عمرو بن العاص في سكرات موته حديث: "...أن الإسلام يهدم ما كان قبله، وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها، وأن الحج يهدم ما كان قبله، وما كان أحد أحب إلي من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا أجل في عيني منه، وما كنت أطيق أن أملأ عيني منه، إجلالا له ولو سئلت أن أصفه ما أطقت، لأني لم أكن أملأ عيني منه، ولو مت على تلك الحال، لرجوت أن أكون من أهل الجنة..." ـ وأخرجه غير مسلم من أصحاب الصحاح، والسنن، والمسانيد.

٤٩- **موطأ مالك**، ج ١، ص ٢٩٠.

عن ذلك، فذهب عبد الرحمن وذهبت معه حتى دخلنا عليها فقال: يا أم المؤمنين! إنا كنا ثم مروان بن الحكم فذكر له أن أبا هريرة يقول: من أصبح جنبا فقد أفطر ذلك اليوم، قالت عائشة: ليس كما قال أبو هريرة يا عبد الرحمن! أترغب عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع؟ فقال عبد الرحمن: لا والله، قالت عائشة: فأشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يصبح جنبا من احتلام ثم يصوم ذلك اليوم. قال: ثم خرجنا حتى دخلنا على أم سلمة رضي الله عنها فسألها عن ذلك فقالت مثل ما قالت عائشة، قال: فخرجنا حتى جئنا مروان بن الحكم فذكر له عبد الرحمن ما قالتا، ثم قال مروان: أقسمت عليك يا أبا محمد لتركبن دابتي فإنها بالباب، فلتذهبن إلى أبي هريرة فإنه بأرضه بالعقيق فلتخبرنه بذلك، فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى أتينا أبا هريرة، فتحدث معه عبد الرحمن ساعة، ثم ذكر له ذلك، فقال أبو هريرة: لا علم لي بذلك، إنما أخبرنيه مخبر"[٥٠]. فالصحابة كانوا أشد تثبتا في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم.

أما نقد المتن من خلال مقابلته بما يعارضه من المتون، فمنهج الصحابة فيه كان عبارة عن استدراكات بعضهم على بعض ـ وهذا ذو علاقة وطيدة بنقد السند فيه ـ مستعملين بذلك عددا من الثوابت النصية ـ كحديث الطيرة[٥١] ـ والقواعد النظرية ـ كحديث جابر بن عبد الله في الغسل[٥٢]، كما سيتبين مفصلا في المبحث القادم إن شاء الله تعالى.

المرحلة الثانية: فترة التابعين: ما بعد الصحابة إلى نهاية عصر الرواية:

إذا قسنا الفترة الزمانية بمفهوم الطبقات عند المحدثين فإن التداخل بين الطبقات أمر واقع ومفيد كجزء فاعل في بيان اتصال سلسلة الإسناد في عصر الرواية، ويعدّ عصر ما بعد الصحابة أكثر

٥٠- المصدر السابق.

٥١- "إنما الطَّيَرَة في المرأة والدابة والدار" قال: "فطارت شقة منها في السماء وشقة منها في الأرض" وقالت: "والذي أنزل القرآن على أبي القاسم ما هكذا كان يقول ولكن كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "كان أهل الجاهلية يقولون: الطيرة في المرأة، والدابة، والدار" ثم قرأت عائشة: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ الحديد ٢٢، انظر: **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ج ٣، ص ٤٠٦.

٥٢- "الماء من الماء" فقالت عائشة أخطأ جابر، هو أعلم منّي برسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل" أيوجب الرجم ـ تعني رجم الزاني المحصن ـ ولا يوجب الغسل؟، وهذه لطيفة في إعمال العقل كضابط لمتون السنة. لينظر: بدر الدين الزركشي، **الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة**، تحقيق: سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٤، ٢٠٠٠م، ج ١، ص ١٤٣.

تداخلا بعصر الصحابة إذا أخذنا في الاعتبار آخر الصحابة موتا في العام العاشر بعد المائة من الهجرة، وهذا الجيل شهده حتى صغار التابعين، ويعد من أكثر الفترات الزمانية أثرا على السنة النبوية، قال ابن سيرين: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"(٥٣)، وعلى أثر ذلك أصبحت دائرة النقد في عصر الرواية تتطور منهجيتها بشكل فاعل يتناسب والظروف المحيطة. حيث شهدت الساحة الإسلامية في تلك الحقبة الزمانية تغيرات فكرية متباينة المناهج والأهداف تولدت إثر نزاعات سياسية، تفرقت الأمة الإسلامية وفقها لطوائف وجماعات كان من أبرزها الخوارج والمعتزلة والشيعة، وعلى رأسها الروافض، ومن ثم المرجئة، ومن ثم لاح في الأفق تيار العصبية الدينية والمذهبية ـ كالشافعية والأحناف ـ والقومية كالشعوبية وكان أكثر ازدهارهم بالكوفة كما أشار ابن تيمية بذلك في قوله: "...ومعلوم أنه كان بالكوفة من الفتنة والتفرق ما دل عليه النص والإجماع، قوله صلى الله عليه وسلم وهو يشير بيده نحو المشرق: "ها إن الفتنة ههنا، ها إن الفتنة ههنا ثلاثا، حيث يطلع قرنا الشيطان"(٥٤) ومما يوضح الأمر في ذلك أن العلم إما رواية وإما رأي، وأهل المدينة أصح أهل المدن رواية ولم يكن فيهم من يعرف بالكذب لكن منهم من يضبط ومنهم من لا يضبط. وأما أهل الكوفة فلم يكن الكذب في أهل بلد أكثر منه فيهم، ففي زمن التابعين كان بها خلق كثيرون منهم معرفون بالكذب لا سيما الشيعة فإنهم أكثر الطوائف كذبا باتفاق أهل العلم، وكانت الرافضة(٥٥) ينتحلون الكذب على أهل البيت خاصة ابن سبأ ـ هلك في عام

٥٣- **صحيح مسلم**، ج ١، ص ١٥.

٥٤- أخرجه بلفظه مسلم ـ باب الفتنة من المشرق من حيث يطلع قرنا الشيطان، ج ٤، ص ٢٢٢٩، ومحمد بن إسماعيل البخاري، **الجامع الصحيح**، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير اليمامة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٧م في كتاب الطلاق، ج ٦، ص ١٧٥.

٥٥- أفسد بولص صاحب الرسائل التي بأيدي النصارى عليهم دينهم حيث ابتدع لهم بدعا وكان يهوديا فأظهر النصرانية نفاقا لقصد إفسادها، وكذلك كان ابن سبأ يهوديا فقصد ذلك وسعى في الفتنة لقصد إفساد الملة فلم يتمكن من ذلك وإنما حصل بين المؤمنين تحريش وفتنة قتل فيها عثمان رضي الله عنه، ولما أحدثت الشيعة بدعتها في خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ردها كلها حيث كانت ثلاث طوائف: غالية، وسبابة، ومفضلة. **فالغالية**: حرقهم بالنار وحصل ذلك عند خروجه ذات يوم من باب كندة فسجد له أقوام فقال: ما هذا؟ فقالوا: أنت هو الله، فاستتابهم ثلاثا فلم يرجعوا فأمر في اليوم الثالث بأخاديد فخدّت وأضرم فيها النار ثم قذفهم فيها، وقال: لما رأيت الأمر أمرا منكرا أجّجت ناري ودعوت قنبرا، وفي **صحيح البخاري** أن عليا أتى بزنادقتهم فحرقهم فبلغ ذلك ابن عباس فقال: أما أنا فلو كنت لم أحرقهم لنهي النبي صلى الله عليه وسلم أن يعذب بعذاب الله ولضربت أعناقهم لقول النبي =

٤٠هـ ـ الذي نص على علي بالخلافة، وأنه ظلم وأنه كان معصوما، ثم ظهرت مشكلة الخوارج المتعلقة بالإمامة والخلافة"(٥٦). كما ظهر القول بخلق القرآن فهيأ الله تعالى لهذه الفتنة ابن حنبل والمحاسبي وغيرهما حيث أظهروا الاعتصام في مسائل الأصول بالكتاب والسنة وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث(٥٧).

وكان من آثار ما تمحصت عنه تلك الحقبة التاريخية على الحديث تعطيل كثير من النصوص النبوية الصحيحة لأسباب كثيرة منها: مخالفتها لمعقول المحسوسات، وهذا ما عرف به المعتزلة(٥٨) الذين تأثروا كثيرا بمدرسة الرأي عند ردهم على أهل الكفر بحجج عقلية، إما ابتدعوها من تلقاء أنفسهم وإما تلقوها عمن احتجّ بها من غير أهل الإسلام فاحتاجوا أن يطردوا أصول أقوالهم التي احتجوا بها لتسلم عن النقص والفساد فوقعوا في أنواع من رد معاني الأخبار الإلهية وتكذيب الأحاديث النبوية.

فالذي أوقعهم في نفي الصفات، والكلام والأفعال والقول بخلق القرآن وإنكار الرؤية والعلو لله على خلقه هي طريقة حدوث الأعراض وتركيب الأجسام، وعنها لزمهم ما خالفوا به الكتاب والسنة والإجماع في هذا المقام مع مخالفتهم للمعقولات ... الصريحة التي لا تحتمل.

أما الخوارج فقد ردوا أخبار الصحابة بعد التحكيم، ولذلك خالفوا الجمهور في مسألة الجمع بين البنت وعمهتا، والبنت وخالتها، ... أما الشيعة سيما الروافض منهم كفروا كثيرا من الأصحاب، وطعنوا في كثير من النصوص الصحيحة لمخالفتها لمعتقداتهم سواء فيما يخص الإمامة، أو ما يتعلق بالتفضيل،... ونتج عن هذا الصراع الفكري السياسي في السنة أثر في جوانب عديدة:

= صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه. **وأما السبابة**: فإنه لما بلغه أن ابن سبأ يسب أبا بكر وعمر أراد قتله فهرب إلى قرقيسا، **أما المفضلة**: فقال لا أوتى بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته حد المفتري وروى عنه من أكثر من ثمانين وجها أنه قال: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر"، انظر: أحمد بن عبد الحليم الحراني ابن تيمية، **الفتاوى الكبرى**، تحقيق: حسنين محمد مخلوف، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٣٨٦هـ، ج ١، ص ٣٩٨.

٥٦- ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج ٢، ص ٣٦٧.

٥٧- ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية، الرياض، ١٣٩١م، ج ٧، ص١٠٥-١٠٦.

٥٨- ظهر عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء ومن اتبعهما من أهل الكلام والاعتزال، وطعن النظام المعتزلي في أخبار الصحابة والتابعين وعاب أصحاب الحديث وروايتهم، وكذب أحاديث أبي هريرة وزعم أنه كان أكذب الناس وطعن في الفاروق وقال: إنه شك يوم الحديبية في دينه، انظر: عبد القاهر بن طاهر بن محمد أبو منصور البغدادي، **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٧م، ص ١٤٧-١٤٨.

أ- أُدخِلَ في الحديث ما ليس منه (الوضع) وقد مارس هذا الاتجاه العديد من الفرق الإسلامية العقدية منها أوالفقهية والسياسية والقومية (كالشعوبية).

ب- تقعيد علمي ذو منهج فاعل في صيانة حديث النبي صلى الله عليه وسلم فتوسع البحث والتمحيص، وأصّلت قواعد الرواية، وهذه المرحلة بما فيها من خلافات فكرية خطيرة فهي من أعظم الفترات التي حفظ فيها تراث السنة، فقعّد لعلم الرجال الباحث في الجرح والتعديل، وحفظت على أثر ذلك أخبار المجروحين والمعدلين، ومن ثم نظر في نصوص المتن فميز الصحيح من الوضيع بالنظر لتلك المتون من خلال حملتها أو من خلال معارضاتها بالثوابت النصية، والمدركات الحسية السليمة... يقول صاحب **الإلماع**: "...أصل الشريعة التي تعبّدنا بها إنما هي متلقّاة من جهة نبينا صلوات الله عليه وسلامه، إما فيما بلغه من كلام ربه وهو القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه...ثم بعد ذلك ما أخبر به من وحي الله إليه وأوامره ونواهيه وقد قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾(٥٩). وغير ذلك من سننه وسائر سيره، وجملة أقواله وأفعاله وإقراره،... وكل هذا إنما يوصل إليه ويعرف بالتطلب والرواية والبحث والتنقير عنه والتصحيح له، ورحم الله سلفنا من الأئمة المرضيين والأعلام السابقين والقدوة الصالحين من أهل الحديث وفقهائهم قرنا بعد قرن، فلولا اشتغالهم بنقله وتوفرهم على سماعه وحمله واحتسابهم في إذاعته ونشره وبحثهم عن مشهوره وغريبه وتنخيلهم لصحيحه من سقيمه، لضاعت السنن والآثار، ولاختلط الأمر والنهي وبطل الاستنباط والاعتبار كما اعترى من لم يعتن بها وأعرض عنها بتزيين الشيطان ذلك له من الخوارج والمعتزلة وضعفة أهل الرأي حتى انسلّ أكثرهم عن الدين وأتت فتاواهم ومذاهبهم مختلة القوانين، وذلك لأنهم اتبعوا السبل وعدلوا عن الطريق وبنوا أمرهم على غير أصل وثيق...، وقد قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾(٦٠)، فهذا أصل في وجوب طلب العلم والرحلة في طلب السنن ... قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أيها الناس إني قد تركت فيكم الثقلين كتاب الله وسنتي فلا تفسدوه وإنه لا تعمى أبصاركم ولن تزل أقدامكم ولن تقصر أيديكم ما أخذتم بهما"، وقال: "تسمعون ويسمع منكم ويسمع ممن يسمع منكم"(٦١).

٥٩- سورة النجم، الآيتان: ٣-٤.

٦٠- سورة التوبة، الآية: ١٢٢.

٦١- القاضي عياض بن موسى اليحصبي، **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، المكتبة العتيقة، القاهرة، تونس، ط ١، ١٩٧٠م، ج ١، ص ٤-٨.

وبهذه الحقيقة التاريخية للظروف البيئية الاجتماعية التي أحاطت بالحديث الشريف وساعدت على تمحيص غثه من سمينه، والتي تعرفنا من خلالها على المجهود العلمي المنهج الذي سلكه أصحاب الحديث وساعد بدوره في حفظ تراث السنة، فإنه يبدو من الأهمية بمكان أن نعرج إلى البحث في القواعد والأدوات الفاعلة في نقد المتن الحديثي على طول فترة الرواية بدءًا بعصر الصحابة وانتهاءً بعصر التدوين، وهذا ما يتناوله المحور التالي من الدراسة بعون الله تعالى.

المحور الثالث: نقد المتن: النشأة والتطور:

نشأة نقد المتن وأدلتها:

مفهوم النقد الذي مر آنفا والذي يعني بشكل أساس التقييم والقياس المبني على معايير منهجية ذات أسس بينة لتكون أحكامها ذات قيمة علمية محكمة، فإن القرآن الكريم يعدّ أول من أسس لقواعدها فيما يسمى بالنقد الداخلي والخارجي، فالنصوص القرآنية في تعديل وجرح الرواة كثيرة، كما أنها في نقد الخبر في جوانب النفي والإثبات والإنكار والإقرار هي حاضرة كذلك، ولنضرب لذلك مثلًا، قال الله تعالى على لسان سليمان عليه الصلاة والسلام: ﴿قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾(٦٢)، وأصل الخبر هو: ﴿إِنِّي وَجَدتُّ ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾ وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾(٦٣)، وفي قصة يوسف مع امرأة العزيز إشارة واضحة لنقد المتن، نلتمس ذلك من خلال قوله تعالى على لسان الشاهد من أهلها: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٢٦﴾ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾(٦٤). وفي مواطن الشهادة أوقف القرآن القول بقبول أخبارها على عدالة الناقلين وعددهم. ففي إثبات الدين بين الدائن والمدين: ﴿وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾(٦٥)، وفي الوصية عند الموت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ...﴾(٦٦)، وَرُدَّ خبر الزنا إن كان الناقلُون دون الأربعة: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ

٦٢- سورة النمل، الآية: ٢٧.

٦٣- سورة النمل، الآيتان: ٢٣-٢٤.

٦٤- سورة يوسف، الآيتان: ٢٦-٢٧.

٦٥- سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

٦٦- سورة المائدة، الآية: ١٠٦.

ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾(٦٧)، واشترط التثبت في رواية الفاسق: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟ أَن تُصِيبُوا۟ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ ﴾(٦٨).

أما في جانب السنة فإن نشأة النقد في متونها مرتبطة بشكل أساس بنشأة علم الحديث، فالنبي صلى الله عليه وسلم باعتباره مصدرا للسنة المطهرة، فهو أول من استخدم نقد المتن الحديثي، عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، ثم قل: اللهم أسلمت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك، اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت، فإن مت من ليلتك فأنت على الفطرة، واجعلهن آخر ما تتكلم به. قال: فرددتها على النبي صلى الله عليه وسلم، فلما بلغت: اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت قلت: ورسولك، قال: لا ونبيك الذي أرسلت"(٦٩). وبما أن مصدر السنة هو النبي صلى الله عليه وسلم فإن قواعد النقد تكون متعلقة في غالبها في استشكال فهم النص، عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من نوقش الحساب عذب". قالت: قلت أليس يقول الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾؟(٧٠). قال: "ذلك العرض"(٧١). أو تكون متعلقة بالوهم في نقل النص.

والحق أن أهداف النقد من النبي صلى لله عليه وسلم إشارات تُعَدُّ في أصلها قواعد تأسيسية في بناء منهج النقد، وبما أن فترة الرسالة بالنسبة للحديث النبوي الشريف تتمثل مرجعيتها في شخص النبي صلى الله عليه وسلم فإنه بهذا المفهوم أناط بالعقل دورا بالغا(٧٢) في فهم النصوص الشرعية ولكن تحت

٦٧- سورة النور، الآية: ٤.

٦٨- سورة الحجرات، الآية: ٦.

٦٩- **صحيح البخاري**، باب فضل من بات على الوضوء، ج ١، ص ٩٧، وأفضل ما قيل في نقد النبي صلى الله عليه وسلم لقول الصحابي "ورسولك" لأن الرسول يشمل البشر كما يشمل الملائكة بينما قوله "نبيك" فقد حصرها في محمد صلى الله عليه وسلم، انظر: **فتح الباري**، ج ١١، ص ١١٢.

٧٠- سورة الانشقاق، الآية: ٨.

٧١- **صحيح البخاري**، ج ٥، ص ٢٣٩٤، حديث رقم: ٦١٧١.

٧٢- روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رجلا من بني فزارة أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إن امرأتي ولدت غلاما أسود فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "هل لك من إبل؟ قال: نعم قال: فما ألوانها؟ قال: حمر، قال: فهل فيها من أورق؟ فقال: إن فيها لورقا، قال: فأنى تراه ذلك؟ فقال: عسى أن يكون نزعة عرق، فقال النبي =

ضوابط محكمة خوفا من الإفراط والتفريط في ترك الحبل على قارب العقل كما هو مشاهد في القرون اللاحقة والتي أدخلت كثيرا من الأفكار الهدامة في مجال نقد المتن الحديثي لاختلاف الأهداف والدوافع، مما أثار حساسية المغرضين وأطمعهم في الهجوم على هذا الصرح القويم.

مقاييس نقد المتن عند الصحابة:

تُعَد مظاهر النقد عند الصحابة ذات معايير فاعلة في تمحيص وإفهام النص النبوي الشريف، ويظهر ذلك من خلال استقراء الآراء والتوجيهات والاستدراكات الصادرة عن بعضهم فيما يُشْكِلُ ظاهره من متون السنة، أو ما يُظْهِر تعارضا مع القرآن الكريم، أو الثابت من السنة، أو... وبعد هذا التقعيد النظري لقواعد نقد المتن عن الصحابة فنعرج لضرب بعض الأمثلة التطبيقية المُفَصِّلة لمظاهر ذلك النقد والتي كان من أهمها:

أـ ما بدا فيه تعارض مع القرآن الكريم:

أُثِرَ هذا المنهج عن عدد من الصحابة، منهم ابن عمر في جواز أكل لحم السباع، وعائشة في ردها على ابن عمر، وأبي هريرة، وابن عباس في تعذيب الميت ببكاء أهله عليه، وحديث ولد الزنا شر الثلاثة، ورؤية النبي لربه في ليلة المعراج،... وبما أن المساحة المكانية لطبيعة البحوث المنشورة في المجلات تقتضي الاختصار فيمكننا الاكتفاء بعرض نموذجين من تلك المتون التي بدأ لبعض الصحابة أنها تتعارض مع القرآن الكريم:

الأول: قول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في نفقة المبتوتة كما ورد في قصة فاطمة بنت قيس والتي في مفهومها أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها نفقة ولا سكنى فقال عمر: "لا نترك كتاب الله وسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لا ندري لعلّها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة[٧٣] قال الله

= صلى الله عليه وسلم: وهذا عسى أن يكون نزعة عرق" وفي رواية أخرى "...وإني أنكرته" أي: استغربت بقلبي أن يكون مني، أما النزع فهو الجذب فكأنه جذبه إليه لشبهه فلا يحل له نفيه بمجرد المخالفة في اللون لاحتمال أنه نزعه عرق من أسلافه وفيه إثبات القياس والاعتبار بالأشباه وضرب الأمثال، انظر: **صحيح ابن حبان**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٩٣م، ج ٩، ص ٤١٧، والحديث أصله في الصحيحين، وانظر: يحيى بن شرف أبو زكريا النووي، **شرح صحيح مسلم**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ، ج ١٠، ص ١٣٤.

٧٣- **صحيح مسلم**، كتاب الطلاق باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها، ج ٢، ص ١١١٨، حديث رقم: ١٤٨٠، والحديث واجهه معارضة بشكل أكبر من السيدة عائشة، وإنما جعلت السيدة عائشة حديث فاطمة بنت قيس حالة خاصة =

عز وجل: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍۚ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥۚ لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾(٧٤).

الثاني: قول عائشة في حديث أبي هريرة في التطير(٧٥)، قَارَنَت فيه السيدة عائشة رضي الله عنها بالقرآن الكريم والحديث هو: "إنما الطيرة في المرأة والدابة والدار" قال: فطارت شقة منها في السماء وشقة منها في الأرض. وقالت: والذي أنزل القرآن على أبي القاسم ما هكذا كان يقول ولكن كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "كان أهل الجاهلية يقولون: الطيرة في المرأة والدابة والدار" ثم قرأت عائشة: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾(٧٦). ولا شك أن الحجة في قول عائشة، وهذا ما يتماشى مع قوانين الإسلام التي شرعت للمساواة بين الناس ونبذ العنصرية أيا كان شكلها ولونها، قال صلى الله عليه وسلم: "...سبعون ألفا يدخلون الجنة بغير نجاسة ولا عذاب ثم نهض فدخل منزله فخاض الناس في أولئك الذين يدخلون الجنة بغير نجاسة ولا عذاب، فقال بعضهم: فلعلهم الذين صحبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال بعضهم: فلعلهم الذين ولدوا في الإسلام ولم يشركوا بالله، وذكروا أشياء فخرج عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ما الذي تخوضون فيه؟ فأخبروه فقال: هم الذين لا يرقون، ولا يسترقون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون"(٧٧).

ب ـ ما ظهر فيه تعارض لصحيح السنة:

إن النظر في تعارض أدلة السنة بعضها بعضا يحتاج لاستصحاب عدد من المرجحات والقواعد النقدية، كالناسخ والمنسوخ، والمطلق والمقيد، والخاص والعام، واعتبارات المسببات، أو تعدد الواقعة،

= بها حيث إنها كانت في مكان موحش فخاف عليها النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها أن تعتد في بيت ابن عمها عبد الله ابن أم مكتوم وكان أعمى، وعللت فاطمة بنت قيس سبب استفسارها من النبي صلى الله عليه وسلم بأنها خشية أن يقتحم عليها زوجها فأمرها بالتحول عن بيتها، والحديث مستشكل يحتاج جمع من الروايات والذي نظن أنه الصواب أن المبتوتة لا سكنى لها وذلك لعدة وجوه أبرزها أنها صارت امرأة أجنبية على زوجها فاحتمال الوقوع في المحظور وارد، أما غير المبتوتة فجواز الرجوع لزوجها وارد وهو ما تدعو تعاليم الدين إليه، فلا خشية من الوقوع في محظور، وعلى شاكلة هذا ذهب الحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح، والشعبي، وأحمد، وإسحاق وقالوا لا سكنى ولا نفقة لها ما لم يملك زوجها الرجعة، انظر: **سنن الترمذي**، ج ٣، ص ٤٨٤.

٧٤- سورة الطلاق، الآية: ١.

٧٥- تم تخريجه من قبل في هامش رقم: ٥١.

٧٦- سورة الحديد، الآية: ٢٢.

٧٧- **صحيح مسلم**، ج ١، ص ١٩٩.

وغيرها من المرجحات التي يرتكز عليها نقد متون السنة بشكل أساس ويمكننا استظهار أمثلة تطبيقية مبينة لمشكل التعارض بين السنة:

روايات الحديث الواحد فمن ذلك:

الأول: ترجيح رواية صاحب الاختصاص أو الواقعة: كحديث اغتناء كلب الزرع، وحديث نقض الشعر عند الغسل من الجنابة، وحديث صحة صوم الجنب، والغسل من الجماع دون الإنزال...إلخ، قال عبيد بن رفاعة الأنصاري: كنا في مجلس فيه زيد بن ثابت فتذاكرنا الغسل من الإنزال فقال زيد: ما على أحدكم إذا جامع فلم ينزل إلا أن يغسل فرجه ويتوضأ الدفع للصلاة. فقام رجل من أهل المجلس فأتى عمر فأخبره بذلك، فقال عمر للرجل: اذهب أنت بنفسك فائتني به حتى يكون أنت الشاهد عليه، فذهب فجاء به وعند عمر ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم علي بن أبي طالب، ومعاذ بن جبل رضي الله عنه فقال عمر: أنت عدو نفسك تفتي الناس بهذا فقال زيد: أما والله ما ابتدعته، ولكني سمعته من عماي رفاعة بن رافع، ومن أبي أيوب الأنصاري، فقال عمر: لمن عنده من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ما تقولون؟ فاختلفوا عليه فقال عمر: ياعباد الله فمن أسأل بعدكم وأنتم أهل بدر الأخيار؟ فقال له علي بن أبي طالب: فأرسل إلى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فإنه إن كان شيء من ذلك ظهرت عليه، فأرسل إلى حفصة فسألها فقالت: لا علم لي بذلك، ثم أرسل إلى عائشة رضي الله عنها فقالت: إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل، فقال عمر رضي الله عنه: ... لا أعلم أحدا فعله ثم لم يغتسل إلا جعلته نكالا(٧٨).

الثاني: الترجيح باعتبار التعاضد في الروايات: وهذا المنهج استعمل في معارضة الروايات سواء كان بروايات أخرى، أم بالرأي المجرد لغياب الدليل المعارض له. كالحديث المروي في فضل اتباع الجنائز، إنَّ نافعا كان يقول: حدث ابن عمر أن أبا هريرة رضي الله عنهم يقول: من تبع جنازة فله قيراط. فقال: أكثر

٧٨- والأصل أن الحديث منسوخ كما جاء في قول أبي بن كعب: "إنما كان الماء من الماء في أول الإسلام فلما أحكم الله الأمر نهى عنه" وقال أيضًا: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ثم نهى عن ذلك"، عن محمود بن لبيد أنه سأل زيد بن ثابت عن الرجل يصيب أهله ثم يكسل ولا ينزل فقال زيد: يغتسل، فقلت له: أن أبي بن كعب كان لا يرى فيه الغسل، فقال زيد: إن أبيا قد نزع رجع عن ذلك قبل أن يموت. قال أبو جعفر: فهذا أبي قد قال هذا وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك فلا يجوز هذا عندنا إلا وقد ثبت نسخ ذلك عنده من رسول الله صلى الله عليه وسلم، انظر: أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي، **شرح معاني الآثار**، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٣٩٩هـ، ج ١، ص ٥٨.

أبو هريرة علينا، فصدقت ـ عائشة ـ أبا هريرة، وقالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوله. فقال ابن عمر رضي الله عنهما: "لقد فرطنا في قراريط كثيرة"(٧٩) فهذه اللطيفة خفيت على ابن عمر فعضدت السيدة عائشة رواية أبي هريرة.

ج ـ ما يظهر تعارضا مع العقل:

إن اعتبار العقل وإعماله في فهم النصوص، أولاه النبي صلى الله عليه وسلم أهمية بالغة بقوله: "نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلغها فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه..."(٨٠)، وطبقه مع القائل "... إن زوجتي ولدت غلاما أسود"(٨١) وأما مآثر الصحابة في إعمال الترجيحات العقلية في التعامل مع نصوص السنة فمن مظاهرها: حديث ولد الزنا شر الثلاثة، وحديث الوضوء من حمل الجنازة، وعدم إيجاب الغسل من الجماع بغير إنزال،... ومن أمثلتها... حديث الوضوء من حمل الجنازة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من غسل الميت فليغتسل ومن حمله فليتوضأ"(٨٢)، فبلغ ذلك عائشة فقالت أو نجس موتى المسلمين؟ ما على رجل لو حمل عودا؟(٨٣).

وحديث أبي هريرة: ولد الزنا شر الثلاثة(٨٤). فرد ابن عباس هذا الحديث بقوله: "لو كان شر الثلاثة لم يتأن بأمه أن ترجم حتى تضعه"(٨٥)، كما ردت السيدة عائشة هذا الحديث بقولها: رحم الله

٧٩- **صحيح البخاري**، باب فضل اتباع الجنائز، ج ١، ص ١٤٥، فرطت بمعنى ضيعت من أمر الله.

٨٠- **سنن الترمذي**، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ج ٥، ص ٣٤.

٨١- مخرج من قبل في هامش رقم: ٧٣ من هذا البحث.

٨٢- **أخرجه أبو داود**، باب الغسل من غسل الميت، ج ٣، ص ٢٠١، وأخرجه الترمذي، وابن ماجة، وابن حبان وغيرهم.

٨٣- وقد كان للفقهاء وعلماء الأثر قول آخر حول فقه هذا الحديث، قال أبو داود: هذا منسوخ وأدخل أبو صالح بينه وبين أبي هريرة في هذا الحديث يعني إسحاق مولى زائدة قال: وحديث مصعب ضعيف، وقال الخطابي: لا أعلم من الفقهاء ما يوجب الغسل من غسل الميت ولا الوضوء من حمله ولعله أمر ندب. وقال علي القاري: محمول على الاحتياط أو على من لا يكون له طهارة فيكون مستعد للصلاة فلا يفوته شيء منها، وقال أبو حاتم: أضمر في هذا الخبر إذا لم يكن بينهما حائل والدليل على أنه الوضوء الذي لا تجوز الصلاة إلا به دون غسل اليدين تقرينه صلى الله عليه وسلم الوضوء بالاغتسال في شيئين متجانسين، بدر الدين الزركشي، **الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة**، ص١٢١-١٢٢.

٨٤- أخرجه الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م، وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ج ٢، ص ٢٣٣.

٨٥- يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، **التمهيد**، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ، ج ٢٤، ص ١٣٤، ونقل عن عائشة: "في ولد الزنا" قالت: ما عليه من ذنب أبويه شيء ثم قرأت: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾.

أبا هريرة أساء سمعا فأساء إصابة ... فلم يكن الحديث على هذا إنما كان رجل من المنافقين يؤذي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: من يعذرني من فلان؟ قيل: يا رسول الله مع ما به ولد زنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هو شر الثلاثة والله عز وجل يقول: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ...﴾(٨٦).

فابن عباس رد هذا النص عقليا وكأن لسان حاله يقول لو كان هذا الابن هو أشد شرًا من أمه وأبيه فلماذا يؤخر الرجم عن أمه حتى تكمل رضاعته؟ فمن باب أولى رجمه قبل أمه وأبيه، وهذا الرأي يتماشى مع عدل الإسلام، وهو ما أشارت إليه أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها عندما ذكرت مناسبة هذا الحديث، فهذا الحديث ليس على إطلاقه وإنما هو يختص برجل جمع صفتين ـ غير أنه ابن زنا ـ واحدة منهما تكفي لجعله من شرار البشر وهما: النفاق، وإيذاء رسول الله صلى الله عليه وسلم، لذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو شر الثلاث.

د ـ إعمال السند في نقد المتن:

وهو منهج التثبت في قبول الأخبار مما لم يَسَعِ السامع إدراكه مِنْ قَبْلُ وخير مثال لذلك ما جرى بين أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وبين أبي موسى الأشعري، في حديث الاستئذان: "جاء أبو موسى إلى عمر بن الخطاب فقال: السلام عليكم، هذا عبد الله بن قيس فلم يأذن له، فقال: السلام عليكم، هذا أبو موسى، السلام عليكم، هذا الأشعري ثم انصرف، فقال: ردوا علي، ردوا علي. فجاء فقال: يا أبا موسى ما ردك؟ كنا في شغل قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "الاستئذان ثلاث فإن أذن لك وإلا فارجع" قال: لتأتيني على هذا ببينة وإلا فعلت وفعلت، فذهب أبو موسى، قال عمر: إن وجد بينة تجدوه ثم المنبر عشية، وإن لم يجد بينة فلم تجدوه، فلما أن جاء بالعشي وجدوه قال: يا أبا موسى ما تقول، أقد وجدت؟ قال: نعم أبي بن كعب. قال: عدل، قال: يا أبا الطفيل ما يقول هذا؟ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك يا ابن الخطاب، فلا تكونن عذابا على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: سبحان الله إنما سمعت شيئا فأحببت أن أتثبت"(٨٧).

إذا كانت مناهج نقد المتن عند الصحابة ذات مظاهر لها أبعاد نصية وعقلية ناظرة بدورها في النص الحديثي، فإن هذا يعد بمثابة تأسيس ممنهج يعول عليه بشكل أساس في فهم وصيانة الحديث الشريف، وكما أسلفنا من قبل في المحور الثاني في أثر المجتمع على نصوص السنة فإن مواعين النقد في عصر

٨٦- سورة فاطر، الآية: ١٨.

٨٧- **صحيح مسلم**، ج ٣، ص ١٦٩٦.

الصحابة الذين كانت من سيماهم العدالة والضبط، فإن هذه الظروف قد شابها تغيير مرحلي بحلول الفتنة التي أودت بحياة الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه الأمر الذي جعل من الضرورة بمكان التوسع والزيادة في مواعين نقد متون السنة لتلائم الأبعاد الزمانية والمكانية التي شهدتها الساحة المسلمة في حينه، وهذا ما تقوم الورقة بمناقشته في المحور الأخير من هذه الدراسة بحول الله تعالى وتوفيقه.

المحور الرابع: معايير نقد المتن في عصر الرواية:

يعد عصر الصحابة فترة شهدت تقعيدا دقيقا لمنهجٍ نقديٍّ متزن، فصار أساسًا لانطلاقة منهج التقويم وتطورها، مما أسهم بشكل أساس في حفظ وصيانة المتن الحديثي في فترة كانت عصيبة وعصية على الحديث الشريف ومفهومه، فقد برزت ـ كما أسلفنا في المقدمة ـ مدارس متعددة في عصر الرواية وكلها سلكت جهدا مناهضا لمدرسة الحديث، فالشيعة وعلى رأسهم الروافض، ثم المعتزلة، والقدرية، والخوارج، والزنادقة الذين تستروا خلف تلك الفرق التي ضلّت عن سواء السبيل، وقد أسهمت هذه التطورات على الدراسات الحديثية بنقطتين أساسيتين هما:

١- إجازة الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم مما أدخل في الحديث ما ليس منه، قال الإمام الزهري: "... لولا أحاديث تأتينا من قبل المشرق ننكرها ولا نعرفها، ما كتبت حديثا ولا أذنت في كتابته"(٨٨).

٢- تعطيل النصوص الصحيحة التي قد تتعارض مع المبادئ والقواعد التي رسمها أصحاب البدع والأهواء لتتماشى ومناهجهم، كما فعل المعتزلة حيث أنكروا كثيرا من النصوص الحديثية في المجال العقدي لمجرّد مخالفتها لمنظور العقل البشري، كحديث "رؤية الله يوم القيامة"... عن عبادة بن الصامت قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "يكون بعدي رجال يعرفونكم ما تنكرون، وينكرون عليكم ما تعرفون، فلا طاعة لمن عصى الله ولا تعملوا برأيكم"(٨٩).

فكان مهمة النقد فيما بعد عصر الصحابة انصبّت بشكل أساس على تنقية أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم مما لحقها من الدس والتشويش والتصدي والرد على العقلانيين وأصحاب الأهواء، وذلك بفضح مناهجهم وتتبع سيرهم، وفي هذه المساحة المتبقية من البحث يمكننا تتبع التطور المرحلي المتسلسل لنقد المتن وذلك بالبحث في الأسباب والمسببات والمقاييس التي استعملها المحدثون لنقد متون

٨٨- محمد بن مطر الزهراني، **تدوين السنة النبوية: نشأته وتطوره**، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ١٩٩٦م، ص ٨٢.

٨٩- **المستدرك على الصحيحين**، ج ٣، ص ٤٠١.

السنة حيث أصبح من الضروري عندهم توسيع مقاييس النقد لتشمل ركاكة اللفظ، أو تحوي أمرا منكرا، أو مستحيلا...، وهذا أمر طبيعي لازدهار حركة الدس والوضع وانتشار رقعة الإسلام وضعف الهمم في فهم اللغة العربية...، وهلم جرا.

ونسبة لطول عصر الرواية فيما بعد الصحابة فإن مناهج النقد الحديثي يمكن الإشارة إلى أبرز مظاهرها في الآتي:

أ- ما بدا فيه تعارض مع القرآن الكريم:

ومثاله ذلك الحديث الذي غُلِّط فيه الإمام مسلم بن الحجاج عن أبي هريرة قال: "أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي فقال: "خلق الله عز وجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبثّ فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة في آخر الخلق في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل"(٩٠).

وقع الغلط في رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو من قول كعب الأحبار(٩١)، وهو قول الإمام البخاري وابن معين، وآخرين، وقد حاول بعض الناس الرد بأن التربة خلاف الأرض مما يزيل الإشكال. والذي أراه درءًا للإشكال أحد أمرين، الأول: اعتبار النص من قول كعب الأحبار وهو ما أشار إليه إمام أهل الحديث البخاري رحمه الله تعالى، ومما يرجح هذا الرأي رواية ابن خزيمة صرح فيها أبو هريرة بأنه من قول كعب الأحبار، عن أبي سلمة عن أبي هريرة: "خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه أسكن الجنة، وفيه أخرج منها، وفيه تقوم الساعة. قال: قلت له أشيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال بل شيء حدثناه كعب"(٩٢)، وعلى هذا يفترض رده لأنه يخالف صريح القرآن الكريم، إضافة إلى أنه من مرويات أهل الكتاب مع العلم أن أبا هريرة هو راوي حديث

٩٠- **صحيح مسلم**، باب ابتداء الخلق وخلق آدم عليه السلام، ج ٤، ص ٢١٤٩، حديث رقم: ٢٧٨٩، وانظر: البخاري، **التاريخ الكبير**، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر، د.ت، ج ١، ص ٤١٣، محمد بن أبي بكر ابن القيم، **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٩٨٣م، ص ٨٤.

٩١- علّق البخاري في **التاريخ الكبير**، ج ١، ص ٤١٣ ، عن الحديث بقوله "... عن أبي هريرة عن كعب وهو أصح".

٩٢- محمد بن إسحاق النيسابوري، **صحيح ابن خزيمة**، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٧٠م، ج ٣، ص ١١.

النبي صلى الله عليه وسلم القائل: كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسّرونها بالعربية لأهل الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم، الآية "(٩٣). والثاني: أن الحديث أشار إلى آخر يوم التخليق وهو يوم الجمعة بأن الله تعالى خلق فيه آدم وهو أمرخارج عن خلق السموات والأرض، فيكون بذلك زال الإشكال عن النص وعلى ذلك يكون وافق القرآن في مدة تخليق السموات والأرض، والله أعلم.

ب ـ ما ظهر فيه تعارض مع صحيح السنة:

وذلك بالرجوع لاختلاف الحديث، ومشكله، وقد اتبع العلماء مناهج محكمة في إزالة الاختلاف والإشكال، منها الجمع بين الأدلة المتعارضة، فإن لم يكن فبالنظر لأحد وجوه الترجيح، فإن لم يكن فالتوقف. ومثال ذلك حديث طلق قال: "كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه أعرابي فقال: يا رسول الله! إن أحدنا يكون في الصلاة فيحتك فيصيب يده ذكره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "وهل هو إلا بضعة منك أو مضغة منك"(٩٤)، وقد تعارض هذا الحديث مع حديث بسرة الذي قالت فيه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من مس ذكره فلا يصلي حتى يتوضأ"(٩٥).

والترجيح هنا يستند على التاريخ فطلق قدم المدينة مسلما في أول أيام الهجرة، بينما أبو هريرة أسلم في العام السابع للهجرة فحديثه متأخر عن حديث طلق، وفي ذات المقصد قال أبو حاتم: "خبر طلق ابن علي... خبر منسوخ لأن طلق بن علي كان قدومه على النبي صلى الله عليه وسلم أول سنة من سني الهجرة حيث كان المسلمون يبنون مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة، وقد روى أبو هريرة إيجاب الوضوء من مس الذكر... وأبو هريرة أسلم سنة سبع من الهجرة فدل ذلك على أن خبر أبي هريرة

٩٣- انظر: **صحيح البخاري**، ج ٦، ص ٢٦٧٩، باب لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء، وفي ترجمة الباب أورد البخاري عن الزهري أخبرني حميد بن عبد الرحمن سمع معاوية يحدث رهطا من قريش بالمدينة وذكر كعب الأحبار فقال: إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب وإن كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب، ج ٣، ص٢٦٧٩.

٩٤- **صحيح ابن حبان**، ج ٣، ص ٤٠٣، ذكر البيان بأن حكم المتعمد والناسي في هذا سواء، قال ابن أبي حاتم سألت أبي وأبا زرعة عن حديث محمد بن جابر هذا فقالا: قيس بن طلق ليس ممن يقوم به حجة ووهناه ولم يثبتاه، انظر: علي بن عمر أبو الحسن البغدادي، **سنن الدارقطني**، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني، دار المعرفة، بيروت، ١٩٦٦م، ج ١، ص ١٤٩.

٩٥- **سنن الترمذي**، باب الوضوء من مس الذكر، ج ١، ص ١٢٦ وقال وفي الباب عن أبي هريرة وعائشة... وأخرجه ابن حبان في **صحيحه** وأبو داود وابن ماجة وغيرهم.

كان بعد خبر طلق بن علي بسبع سنين"[٩٦].

ج- ما أظهر تعارضا فيما بين رواياته:

ومن ثمرة هذا البحث وفوائده تبيين الإدراج، والاضطراب، والقلب، والتحريف، والتصحيف، وزيادة اللفظ،... ولكل من هذه الفنون طرق وقواعد تميز حديث النبي صلى الله عليه وسلم عن غيره. فعلى سبيل المثال لتبيين الإدراج حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "للعبد ثم المملوك الصالح أجران والذي نفسي بيده، لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك"[٩٧]، هذه هي رواية البخاري انفرد بها عن أصحاب السنن والمسانيد، وأخرجه الإمام مسلم، والبيهقي في **السنن**، وأحمد في **المسند**، وأبو عوانة في **مسنده**، من نفس حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "للعبد المملوك المصلح أجران، والذي نفس أبي هريرة بيده، لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك"[٩٨]، فبيّنت هذه الروايات أن الإدراج وقع في رواية البخاري لاستحالة تمني النبي صلى الله عليه وسلم الرق، أضف لذلك لم يكن والداه صلى الله عليه وسلم حيّين في حينها.

د- ما أظهر تعارضا مع وقائع التاريخ:

وتكمن فوائده في الكشف عن علل المتون وتمييزها عن الصحيح، وبيان الناسخ والمنسوخ، ومن باب أولى بيان الوضع فيه. فمن أمثلة ذلك عن ابن عباس قال: كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه فقال للنبي صلى الله عليه وسلم: "يا نبي الله ثلاث أعطنيهن، قال: نعم، قال عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها، قال: نعم، قال: ومعاوية تجعله كاتبا بين يديك، قال: نعم، قال: وتؤمرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين، قال: نعم، قال أبو زميل: ولولا أنه طلب ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ما أعطاه ذلك لأنه لم يكن يسأل شيئا إلا قال نعم"[٩٩]. وجه الإشكال فيه أن أبا سفيان أسلم يوم فتح مكة سنة ثمان من الهجرة، وهذا مشهور لا خلاف فيه، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد تزوج أم حبيبة قبل ذلك، فقيل: تزوجها سنة ست، وقيل: سنة سبع، وقيل:

٩٦- محمد بن حبان البستي، **صحيح ابن حبان**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٩٣م، ج٣، ص ٤٠٤.

٩٧- أخرجه **البخاري**، باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده، ج ٢، ص ٩٠٠.

٩٨- **صحيح مسلم**، باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده وأحسن عبادة الله، ج ٣، ص ١٢٨٤، رقم: ١٦٦٥.

٩٩- **صحيح مسلم**، ج ٤، ص ١٩٤٥.

تزوجها بالمدينة بعد قدومها من الحبشة، وقيل: بأرض الحبشة، وقيل: إن الذي عقد له عليها هناك عثمان، وقيل: خالد بن سعيد بن العاصي بإذنها، وقيل: النجاشي.

قال القاضي عياض: "والذي في مسلم هنا 'أنه زوّجها أبو سفيان' غريب جدا وخبرها مع أبي سفيان حين ورد المدينة في حال كفره، مشهور"(١٠٠). ويرى ابن حزم أن هذا الحديث وهم من بعض الرواة، وروي عن ابن حزم أنه حكم على هذا المتن بالوضع وقال: الآفة فيه من عكرمة بن عمار الراوي عن أبي زميل إلا أن بن الصلاح رحمه الله أنكر هذا على ابن حزم وبالغ في الشناعة عليه ووصفه بالجسارة والجراءة في تخطئة الأئمة الكبار وإطلاق اللسان فيهم، قال: "ولا نعلم أحدا من أئمة الحديث نسب عكرمة بن عمار إلى وضع الحديث وقد وثّقه وكيع ويحيى بن معين وغيرهما وكان مستجاب الدعوة"(١٠١). وحاول ابن الصلاح إذهاب الإشكال وغلَّط ابن حزم ووصفه بالغفلة في هذا المتن وافترض احتمالين هما:

١- أراد أن يجدد عقد النكاح تطييبا لقلبه لأنه كان ربما يرى عليها غضاضة من رياسته ونسبه أن تُزَوَّجَ بنته بغير رضاه.

٢- أنه ظن أن إسلام الأب في مثل هذا يقتضي تجديد العقد.

ولكن لا يوجد ما ينص على أن النبي صلى الله عليه وسلم جدد العقد ولا قال لأبي سفيان أنه يحتاج إلى تجديده. وافترض الإمام النووي احتمالًا آخر لتفسير هذا المشكل فقال: " فلعله صلى الله عليه وسلم أراد بقوله "نعم" أن مقصودك يحصل وإن لم يكن بحقيقته"(١٠٢).

والذي أراه مزيلا للإشكال أحد أمرين:

الأول: أن يكون جانب الإشكال فيه من عكرمة بن عمار حيث كان البخاري لا يحتج بحديثه في **صحيحه** وقال فيه لم يكن عنده كتاب فاضطرب بحديثه(١٠٣).

الثاني: أجمع أهل المغازي على أن تزويج أم حبيبة رضي الله عنها كان قبل رجوع جعفر بن أبي طالب

١٠٠- **صحيح مسلم مع شرح النووي**، ج ١٦، ص ٦٣.

١٠١- نفس المصدر.

١٠٢- **شرح النووي على صحيح مسلم**، ج ١٦، ص ٦٣ ـ ٦٤.

١٠٣- قال ابن حجر في ترجمته: عكرمة بن عمار العجلي أبو عمار اليمامي أصله من البصرة صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب ولم يكن له كتاب، من الخامسة مات قبيل الستين، الحافظ ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوّامة، دار الرشيد، سوريا، ط ١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ج ١، ص ٣٩٦.

وأصحابه من أرض الحبشة، وإنما رجعوا زمن خيبر فتزويج أم حبيبة كان قبله وإسلام أبي سفيان بن حرب كان زمن الفتح، بعد نكاحها بسنتين أو ثلاث فكيف يصح أن يكون تزويجها بمسألته؟ فيحتمل أن مسألته الأولى إياه وقعت في بعض خرجاته إلى المدينة وهو كافر حين سمع نعي زوج أم حبيبة بأرض الحبشة، والمسألة الثانية والثالثة وقعتا بعد إسلامه. لا يحتمل إن كان الحديث محفوظا إلا ذلك والله تعالى أعلم بالصواب.

هـ ـ ما دل لفظه أو معناه على استحالة نسبته للنبي صلى الله عليه وسلم:

وهذا المقياس ظهر بظهور حركة الوضع واختلفت أغراض الواضعين فيه فمنهم الصالحون، والسياسيون، وأصحاب المذاهب الفقهية، والمذاهب العقدية، والزنادقة، والشعوبية، والتجار، والقصاص، ... وهذه المتون ظهرت للعيان بعد الفتنة التي أدت لتفرق الأمة لفرق وملل، كل فرقة وملة ترى غيرها على الضلال وترى نفسها على الحق المبين، وبفضل الله تعالى الذي جعل للحديث نورا كنور الشمس تبيّنه وظلمة كظلمة الليل تنكره، فهذه الأحاديث تعرف من غير كبير عناء فهي ركيكة في ألفاظها ومنكرة معانيها فهي أكثر تعريفا بأصحابها منها كدلالة هداية وتقرب لله تعالى(١٠٤).

وبفضل الله تعالى فإن الطرق لمعرفة الوضع كثيرة، تتراءى من خلال المتن والإسناد ونسبة لمحدودية المساحة المتاحة في مثل هذه المناسبات فإننا يمكن أن نشير إشارات للضوابط والقواعد دون ضرب الأمثال في تبيين هذا الجزء من المحور فنقول:

- معرفة الوضع في المتن من خلال النظر في الإسناد: فإن العلماء أشاروا فيه بذلك لحديث الكذاب، أو ما اجتمعت فيه علة الكذب والابتداع، كالتشيع مع الكذب، والزندقة، وسموا الرواة من المبتدعة بأسمائهم كنوح بن أبي مريم، وعبد الكريم بن أبي العوجاء، ومحمد بن سعيد المصلوب، وغيرهم.
- معرفة الوضع في المتن من خلال النظر في ذات المتن: فإن له طرقا يعرف بها الوضع فيه فمنها أحاديث المبالغات، والمجازفات، أو ما يخالف المحسوسات، أو ركاكة ألفاظه، أو ركاكة معانيه، أو الأحاديث الدالة على العصبية كالعصبية للمذاهب فقهية كانت أم عقدية كالأحاديث التي تفضل الأئمة وتطعن في بعضهم، كالمبالغة في تفضيل الإمام علي على الإمامين أبي بكر وعمر، أو تفضيل أبي حنيفة على الشافعي،... أو العصبية الجنسية كالأحاديث التي تفضل الأعاجم على العرب، أو تفضل العرب على

١٠٤- يمكن الرجوع لكتاب **المنار المنيف** لابن القيم، فهو وضع فيه قواعد معرفة المتون المكذوبة على النبي صلى الله عليه وسلم دون النظر في أسانيدها.

الأعاجم، أو تفضل اللغات بعضها على بعض.

ولقد طرق الوضع في المتن كل باب من أبواب الدين فالزهد، والإمامة، والتوحيد، وفضائل القرآن، بل تعدى ذلك للغلو في الصالحين والعباد[١٠٥]، فتفشى الكذب كما تنبأ به النبي صلى الله عليه وسلم من قبل.

وهكذا تطورت المواعين العاملة في تقويم متون السنة طورا بعد طور للتوافق مع المحيط الاجتماعي وما يدور في خلده من قضايا فكرية كانت أم سياسية، وكان نتيجة ذلك ولله الحمد حفظت كل دراسة جرت على سنة النبي صلى الله عليه وسلم فالأحاديث صحيحة كانت، أو ضعيفة أو مختلقة أو متروكة أو واهية وما شاكلها فهي مدونة محفوظة والحمد لله بدءًا وختما.

جزى الله بالخيرات عنا أئمة نقلوا لنا العلم عذبا وسلسلا

الخاتمة:

بعد تتبع قواعد المحدثين العاملة في نقد متون السنة في عصر الرواية نخلص إلى النتائج التالية:

١- مناهج نقد المتن في عصر الصحابة ترجع في أساسها لما يُفْهِم من ظاهره مخالفة للقرآن الكريم، أو للثابت من نصوص الحديث، أو مخالفة للعقل.

٢- عند النظر في الأمثلة التطبيقية في نقد متون السنة باستظهار الأدلة المتعارضة في عصر الصحابة فإنها في غالبها لا يعد نقدها قدحا في ذاتها بقدر ما هو من قبيل الناسخ والمنسوخ، أو الخاص والعام، أو من قبيل الأحاديث التي لم يصل علمها لبعضهم كحديث الاستئذان.

٣- ساعد ظهور الفرق الإسلامية الناشئة عن الخلافات السياسية والفكرية بشكل واسع في تطور منهجية النقد في الحديث النبوي الشريف بجانبيه المتن والإسناد، حيث أخذت قواعد النقد تتطور مرحليا بتقادم عهدها بالنبي صلى الله عليه وسلم، باستحداث قواعد نقدية ناظرة في المتن من نواحي الركة في اللفظ والمعنى، أو استحالة نسبته للنبي صلى الله عليه وسلم، إلى أن توّجت بتآليف أمهات الكتب التي عرفت فيما بعد بكتب الرواية، وهي الكتب الستة، والمسانيد، والمصنفات، والموطآت، مما أغلق الباب أمام التيارات الفكرية التي وجدت في السنة لقمة سائغة لتبرير أفكاره الهدامة[١٠٦].

٤- لا عبرة للشبهات والطعون الموجهة للحديث والمحدثين من قبل المستشرقين، لعدد من الأسباب منها:

١٠٥- انظر: المحور الثاني من هذا البحث.

١٠٦- راجع: طبقات كتب الرواية في المحور الأول من هذا البحث.

- استقى المستشرقون شبهاتهم وطعونهم في السنة من مصادر المعتزلة والشيعة، التي هي في الأساس ممتلئة بالافتراءات والأكاذيب، واتخذوها قواعد انطلقوا منها في الهجوم على هذا الصرح المنيع.
- افتقار مناهجهم للنقد العلمي الدقيق، وذلك لسوء نواياهم وقبح أهدافهم التي أسهمت في إحياء الفكر الاعتزالي العقلاني الذي يدعو لإخضاع النصوص الحديثية للرأي المجرد، وإبعاد القواعد التي قعد لها المحدثون باعتبارها غير وافية لتقويم متون السنة وذلك لتغليبها نقد الإسناد على نقد المتن.

التوصيات:

نوصي بتأكيد اتخاذ خطوات جماعية علمية فاعلة، للذبّ عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم، التي أضحت السهام المسمومة تأتيها من صوب عدد من الفرق الهدامة كالقرآنيين، وأصحاب الفكر الاعتزالي المعاصر. والحمد لله بدءًا وختما.

The Principles of ʻadīth Criticism in the era of Transmission

This paper examines the principles of criticism of ʻadīth adopted by the traditionalists during the formative era of transmission. These early doctors examined the status of reporters and the value of the text of ʻadīth as being the second source of the Islamic Sharīʻah which complements the Qur'ān and further elaborates its message. The paper explores the formulations and principles followed in the studies of ʻadīth criticism. Furthermore, it addresses two issues: first the derivation of the critical methodology, and second, the actual process of ʻadīth criticism and further development of that process. To achieve this purpose, the study looks into the possible effects of the social environment of an era on the critical methodology, its development and its objectives. It also analyzes the contribution of this approach to the over-all critique of ʻadīth and highlights its negative and positive consequences. The study concludes with an overview of the standards applied by the scholars in ʻadīth criticism and the subsequent development of these standards throughout the past years.

****